

## التسعير في الفقه الإسلامي

محمد عوده سلمان

مُتَكَلِّمًا:

جاء الإسلام يحمل رسالة هدى ورحمة للناس كافة، فأقام نظامه الاجتماعي على أسس من العدالة الشاملة، تمتنع فيها أسباب الحيف والظلم، قانونياً كان أو اجتماعياً أو اقتصادياً.

وقد أُلِّف الإسلام في بناء المجتمع بين أصول أخلاقية واقتصادية وسياسية، ولم يجعلها وحدات منعزلة إحداها عن الأخرى، بل أدمج بعضها في بعض، بحيث تتكون منها مجموعة متعاونة متماسكة، صنعت من هذا البناء كتلة حية، تتفاعل فيها هذه الأصول تفاعلاً وثيقاً، سعياً إلى الوفاء بحاجات البشر الخالدة .

ولا عجب إذاً أن أولى الإسلام عنايته الكبرى باقتصاد الأمة، وعَمِلَ على حفظ التوازن بين مصلحتي الفرد والجماعة بمظاهر مختلفة، منها ما نلاحظه في الأحكام التي شرعها في التسعير، فحال دون أن يتحكم التاجر ويتعسف في استعمال حقه فيضر بمصلحة الناس، وأثبت له شخصيته التي ينفي بها أسلوب: (السوق السوداء) المقيت .

وقد رأيت من الضروري أن أبحث موضوع التسعير بحثاً فقهياً موازناً في المذاهب الإسلامية كافة، بياناً لموقف التشريع الإسلامي منه، وإظهاراً

لنظر فقهاءنا الأصيل في الاقتصاد، كما هو شأنهم في مجالات الحياة الأخرى.

وسوف يتضح لنا من خلال البحث أن مبدأ تدخل الدولة الإسلامية في النشاط الاقتصادي للأفراد إنما هو رعاية للمصلحة العامة، ووقاية للمجتمع من الاستغلال، ورداً لتصرفات الأفراد في نشاطهم الاقتصادي إلى أن تكون في نطاق المصلحة العامة، حتى يتحقق التكافل الاجتماعي إلزاماً، إذ لم يقم الناس به اختياراً بوازع الدين، مما ينبئ عن واقعية هذا التشريع الرباني، فضلاً عن مثاليته، ورعايته للحق الفردي وحق المجتمع على سواء.

### التسعير لغة واصطلاحاً:

التسعير لغة: تقدير السعر، والسعر هو الذي يقوم عليه الثمن، وجمعه أسعار، وأسعروا وسعّروا تسعيراً: اتفقوا على سعر .  
والسعر مأخوذ من سَعَّر النار، إذا أوقدها ورفعها؛ لأن السعر يوصف عادة بالارتفاع (١).

أما التسعير في الاصطلاح الفقهي: فيقصد به: أن يقدّر السلطان أو نائبه سعراً للناس، ويجبرهم على التبايع بما قدره - أي بما سعّره وقدر ثمنه - فيمنعوا من الزيادة عليه أو النقصان، لمصلحة (٢).

ومن هذا التعريف الفقهي للتسعير يتبين لنا عدم جواز البيع بالزيادة ولا بالنقصان، أما الزيادة فالأمر فيها ظاهر، وهو دفع الضرر العام ومنع

(١) أنظر ١٠: (سعر) في القاموس المحيط ج ٢ ص ٤٨، وأساس البلاغة للزحشري ص ٢١١.

(٢) نيل الأوطار للشوكاني ج ٥ ص ٢٣٣، الطبعة الثانية .

الاستغلال، وأما النقصان فإن بعض الفقهاء يرى عدم جواز إنقاص أسعار السوق السائدة فيها من قبل فرد أو طائفة، إذا تبين أن مقصدهم مضاربة إخوانهم التجار والإضرار بهم، وهو في نظرهم نوع من المنافسة غير المشروعة أو الشريفة، سواء أكان في الظروف العادية، أو في الظروف الاستثنائية (١).

### حكم التسعير:

اتفق الشافعية والحنابلة والمالكية والزيدية والإمامية والحنفية على أن حكم التسعير عند عدم الحاجة هو: الحرمة (٢).

واستدلوا بالمنقول من الكتاب والسنة وبالمعقول.

فمن الكتاب: قوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ (٣).

ومن السنة: ما يأتي:

قوله ﷺ في الحديث الذي رواه أنس بن مالك رضي الله عنه: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفسه» (٤).

---

(١) ترتيب المدارك للقاضي عياض ج ١ ص ١٠٢ .

(٢) انظر تحفة المحتاج لابن حجر ج ٢ ص ٤٩، والمغني لابن قدامة ج ٤ ص ٢٨٠، وتحفة الناظر للتلمساني ص ١٣١، وسبل السلام للصنعاني ج ٣ ص ٢٥، والمختصر النافع لأبي القاسم الحلبي ص ١٤٨، والهداية للمرغيناني ج ٨ ص ١٢٧ .

(٣) سورة النساء، الآية ٢٩ .

(٤) سنن الدار قطني ج ٣ ص ٢٦، وللحديث ألفاظ أخرى، انظر بدائع الصنائع ج ٥ ص ١٢٩ .

وعموم الآية والحديث يتناول تحريم التسعير؛ لأنه حرام وباطل.  
وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلاً جاء فقال: يا رسول الله،  
سعر. فقال: «بل أدعو»، ثم جاءه رجل فقال: يا رسول الله، سعر، فقال:  
«بل الله يخفض ويرفع، وإنني لأرجو أن ألقى الله وليس لأحد عندي  
مظلمة» (١).

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: غلا السعر على عهد  
رسول الله ﷺ، فقالوا: لو قومت يا رسول الله، قال: «إنني لأرجو أن  
أفارقكم ولا يطلبني أحد منكم بمظلمة ظلمته» (٢).

وعن أنس رضي الله عنه قال: غلا السعر في المدينة على عهد  
الرسول ﷺ، فقال الناس: يا رسول الله، غلا السعر، لو سعرت، فقال  
رسول الله ﷺ: «إن الله هو المسعر، القابض الباسط الرازق، وإنني  
لأرجو أن ألقى الله ولا يطلبني أحد بمظلمة ظلمتها إياه في دم ولا  
مال» (٣).

فهذه الأحاديث تفيد صراحة أن ارتفاع الأسعار وانخفاضها بيد الله  
تعالى، تبعاً لحالات الجذب والقحط، أو الخصب في الأراضي الزراعية، مما  
يؤثر على حجم إنتاجها، أو نتيجة الجلب والاستيراد وعدمه، أو كثرة

(١) رواه أبو داود ج ٢ ص ٢٤٤، والبيهقي في السنن الكبرى ج ٦ ص ٢٩ بلفظ مقارب.

(٢) رواه ابن ماجه ج ٢ ص ٧٤١، والبخاري والطبراني في الأوسط.

(٣) هذا اللفظ. لأبي داود ج ٢ ص ٢٤٤، وروى بالفاظ مختلفة في الترمذي ج ٢ ص ٦٠٦، وابن ماجه ج ٢

ص ٧٤١، وأحمد في مسنده الفتح الرباني ج ١٥ ص ٦٤.

العرض وقلة الطلب أو عكسه، وليس شيء من ذلك بسبب من أحد، استغلالاً أو احتكاراً، فأمرهم الرسول ﷺ أن يتوجهوا بالدعاء إلى الله عز وجل، ليكشف ما بهم من ضيق، ولم يسعّر، على الرغم من سؤالهم إياه ووجود ما يبرره، وعلل ذلك بكونه مظلمة والظلم حرام.

وبنحو هذه الأحاديث روى البيهقي أثراً عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أنه مر بحاطب بن أبي بلتعة بسوق المصلّى، وبين يديه غرارتان فيهما زبيب، فسأله عن سعرها فسعّر له مدين بدرهم، فقال: (لقد حدثت بعير مقبلة من الطائف تحمل زيباً، وهم يعتبرون سعرك، فإذا أن ترفع في السعر، وإما أن تدخل زيبك البيت فتبيعه كيف شئت)، فلما رجع عمر حاسب نفسه، ثم أتى حاطباً في داره فقال له: (إن الذي قلت لك ليس بعزيمة مني ولا قضاء، إنما هو شيء أردت به الخير لأهل البلد، فحيث شئت بع وكيف شئت بع)<sup>(١)</sup>، فهذا الأثر يدل على وجوب ترك التجار يبيعون بحسب ما يرونه مناسباً ودون تدخل من ولاية الأمور للحد من حرية هؤلاء التجار في نشاطهم الاقتصادي، بدليل تراجع عمر عن رأيه حين أمر حاطباً أن يرفع سعر الزبيب الذي يبيعه حتى يوازي السعر العام السائد في السوق؛ لأن تدخله إنما كان بدافع حرصه على المصلحة العامة، ولم يكن فرضاً منه ولا إلزاماً.

---

(١) السنن الكبرى للبيهقي ج ٦ ص ٢٩ .

### واستدل الفقهاء كذلك بالمعقول من وجوه:

أ- لأن المال للبائع، فلم يجوز منعه من بيعه بما تراضى عليه المتبايعان، كما لو اتفق الجماعة عليه (١).

ب- ولأن الثمن حق العاقد - البائع - وإليه تقديره (٢).

ج- ولأن التسعير تقدير الثمن، وأنه نوع من الحجر (٣).

د- والتسعير سبب التضيق على الناس في أموالهم وسبب الغلاء؛ لأن الجالب لن يقدم بلداً لبيع سلعته التي يكره على بيعها فيه بغير ما يريد، ومن عنده البضاعة يكتمها ويمتنع من بيعها، ويطلبها المحتاج فلا يجدها إلا قليلاً، فيرفع في ثمنها ليحصلها فتغلوا الأسعار، ويحصل الإضرار بالجانبين، جانب المشتري (المستهلك) في منعه من الوصول إلى سلعته، وجانب الملاك في منعهم من بيع أملاكهم (٤).

إن التجار في السوق، وكذلك المنتجون والمستوردون (الجالبون)، يكتمون السلع ويخفونها عادة، فراراً من أسباب التضيق عليهم بالتسعير الإلزامي، فيطلبها المحتاجون فلا يجدونها، فيضطرون إلى رفع أثمانها ليحصلوا عليها ويسدوا بها حاجتهم، وهذه هي: (السوق السوداء) التي تنتشر عادة في أعقاب التسعير الرسمي، ومن المعلوم أن أسلوب (السوق

(١) المغني لابن قدامة ج ٤ ص ٤٨١ .

(٢) الهداية للمرغيناني ج ٨ ص ١٢٧ .

(٣) نيل الأوطار للشوكاني ج ٥ ص ٢٣٣ .

(٤) الشرح الكبير على متن المقنع لابن قدامة ج ٤ ص ٤٥، ٤٤ .

السوداء) المقيت هو من أكبر العوامل التي تهدم اقتصاد الدولة، وبذلك يصبح التسعير الإلزامي صورياً لا ينفذ ولا يتم التعامل على أساسه، وإنما يكون ضرره عاماً وبالغاً؛ لأن الناس يتعاملون لسد حاجاتهم من السلع والمنافع الضرورية على أساس السعر الواقعي الخفي، لا الرسمي المعلن، إذ أن المشتري يقبل هذا السعر مهما كان مغالاً فيه، بل هو يرفعه ويزيد فيه مضطراً، ونتيجة لهذا الرضع الاقتصادي الذي أنشأه التسعير الإلزامي نفسه، يضار كل من البائع والمشتري كلاهما على حد السواء.

أما التجار والمنتجون ومن إليهم، فإنهم لا يملكون الحرية أو الجراءة لعرض سلعهم ويبيعها أو تصريفها على ما يختارون، خشية إدانتهم بالغرامة المالية الباهظة على أدنى مخالفة، فتتعرثر بذلك حركة التجارة ويفتر النشاط الاقتصادي، وينقطع المنتجون عن الاستمرار في إنتاجهم وصناعتهم، توقياً من تحمل خسائر فادحة.

وكذلك فإن المستوردين (الجالبين) يحجمون عن الاستيراد إذا حدد لهم سعر معين يكرهون على التبايع به، إذ يرون فيه غبناً لحقهم، فتزداد الأزمة بذلك تفاقمًا ويضار الجالبون، كما يضار العامة على السواء، ولا سيما إذا كانت السلع أو البضائع المستوردة مما لا تنهض البلاد بإنتاجها أو صناعتها محلياً .

وعلى هذا فإن التسعير - إذا لم يكن له موجب - سبب مباشر لضرر عام وجسيم، يحل بكل من البائعين والمنتجين والمستوردين من جهة،

والمشتريين والمستهلكين من جهة أخرى، وباقتصاد الدولة بشكل عام، ولا ريب أن وسيلة هذا مآلها، وهذه نتائجها الاقتصادية والاجتماعية، غير جائزة شرعاً ويمنع التسبب في اتخاذها .

### مشروعية التسعير:

على الرغم من إجماع الفقهاء على أن التسعير حرام كما تقدم آنفاً، إلا أنهم اختلفوا في إعطاء الحاكم حق التدخل بالتسعير الإلزامي عند الحاجة، على الأقوال الآتية:

**الأول:** أنه محرم بإطلاق، ولو في عام الغلاء، أي في جميع الظروف والأحوال. لا فرق بين حالة السعة أو الغلاء، وإلى هذا ذهب الشافعية<sup>(١)</sup>، والظاهرية<sup>(٢)</sup>، ومتقدموا الحنابلة في قول لهم<sup>(٣)</sup>، والشوكاني<sup>(٤)</sup>، فقد جاء في نهاية المحتاج في الفقه الشافعي ما نصه: (ويحرم على الإمام أو نائبه ولو قاضياً، التسعير في قوت أو غيره.. إذ الحجر على شخص في ملك نفسه غير معهود)<sup>(٥)</sup> .

ويقول الإمام الشوكاني: (٦) (إن الناس مسلطون على أموالهم،

(١) مغني المحتاج للشريبي ج ٢ ص ٣٨، والأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٥٦، وللشافعية قول في جوازه

عند الغلاء ذكره الشوكانى في نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٣٣ .

(٢) المهلى لابن حزم ج ٩ ص ٦٢٧ .

(٣) المغني مع الشرح الكبير لابن قدامة المقدسي ج ٤ ص ٤٤ .

(٤) نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٣٣ .

(٥) نهاية المحتاج للرملي ج ٣ ص ٢٥٦ .

(٦) نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٢٠ .



والتسعير حجر عليهم، والإمام مأمور برعاية مصلحة المسلمين، وليس نظره في مصلحة المشتري برخص الثمن، أولى من نظره في مصلحة البائع بتوفير الثمن، وإذا تقابل الأمران وجب تمكين الفريقين من الاجتهاد لأنفسهم، والزام صاحب السلعة أن يبيع بما لا يرضى، منافٍ لقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ﴾ (١).

وفي الفقه الحنبلي: (ويحرم التسعير على الناس، بل يبيعون أموالهم على ما يختارون؛ لحديث أنس...) (٢).

الثاني: لا يجوز مع إحفاف البائع، بل يؤمر بالنزول عن المجحف، وإن كان في معنى التسعير، إلا أنه لا يحصر في قدر خاص، وهو القول الأقوى عن الإمامية (٣).

الثالث: يجوز إذا كان الحاكم عدلاً ورآه مصلحة، على أن يكون التسعير لغير الجالب (المستورد)، أما التسعير للجالب فلا يجوز، وبه قال المالكية (٤).

وقد وضع المالكية طريقة لتحديد الأسعار تكفل تحقيق العدالة والنزاهة، وتدرأ كل شبهة أو ريبة في محاباة جانب على آخر، وتفصيل

---

(١) سورة النساء، من الآية ٢٩.

(٢) كشف القناع للبهوتي ج ٣ ص ١٨٧.

(٣) المختصر النافع لأبي القاسم الحلبي ص ١٤٨.

(٤) المنتقى للباحي ج ٥ ص ١٨، وتحفة الناظر للتلمساني ص ١٣١، وللمالكية قول في جواز التسعير بالنسبة للجالب أو غيره إذا كان الإمام هدلاً وكان ذلك صلاحاً للمسلمين، انظر (النوادر والزيادات) لابن أبي زيد النفري ص ١٦٠، وتحفة الناظر ص ١٣١.

ذلك فيما أورده الإمام الباجي عن ابن حبيب الفقيه المالكي، وعالم الأندلس في عصره: (ينبغي للإمام أن يجمع وجوه أهل سوق ذلك الشيء، ويحضر غيرهم استظهاراً على صدقهم، فيسألهم: كيف يشترون؟ وكيف يبيعون؟ فينازلهم (بجادهم) إلى ما فيه لهم وللعمامة سداد، حتى يرضوا ولا يجبرون على التسعير ولكن عن رضا...)، ووجه ذلك، أنه بهذا يتوصل إلى معرفة مصالح الباعة والمشتريين، ويجعل للباعة في ذلك من الربح ما يقوم بهم، ولا يكون فيه إجحاف للناس، وإذا سَعَّر عليهم من غير رضى بما لا ربح لهم فيه أدَّى ذلك إلى فساد الأسعار وإخفاء الأثوات وإتلاف أموال الناس<sup>(١)</sup>.

الرابع: لا بأس به إن تعدى أرباب الطعام عن القيمة تعدياً فاحشاً، وهو ضعف القيمة، وعجز القاضي عن صيانة حقوق المسلمين إلا به، بعد مشورة أهل الرأي والبصيرة، وهو قول الحنفية<sup>(٢)</sup>.

فقد أكد هذا الرأي صاحب كتاب الاختيار بقوله: (ولا ينبغي للسلطان أن يسعر على الناس، لما بينا... إلا أن يتعدى أرباب الطعام تعدياً فاحشاً في القيمة، فلا بأس بمشورة أهل الخبرة؛ لأن فيه صيانة حقوق المسلمين عن الضياع)<sup>(٣)</sup>.

الخامس: وجوب التسعير إن اضطرب الناس إليه، وهو قول متأخري

(١) المنتقى شرح موطأ الإمام مالك للباجي ج ٥ ص ١٩ .

(٢) الهداية للميرغاني ج ٨ ص ١٢٧، وكشف الحقائق للأفغاني ج ٢ ص ٢٣٧ .

(٣) الاختيار للموصلي ج ٤ ص ٢٢٧ .

الحنابلة (١) وقد فصل ابن تيمية (٢)، وتلميذه ابن قيم الجوزية (٣) ذلك،

ورأوا: أن من التسعير ما هو ظلم ومحرم، ومنه ما هو عدل وحق:

أ- فمن السعر ما هو ظلم. وجور لا يجوز إذا تضمن ظلم الناس وإكراههم على البيع بغير حق بثمن لا يرتضونه أو منعهم مما أباحه الله لهم، فإذا باع الناس سلعهم على الوجه المعروف من غير ظلم منهم وقد ارتفع السعر؛ إما لقلّة المعروض أو لكثرة الناس، أو لزيادة تكاليف النقل، أو لغير ذلك من الأسباب التي لا يد للتجار أو المالكين في نشوئها، فهذا أمره إلى الله تعالى، ومن ثم كان التسعير على التجار بما يمنع عنهم الربح المعقول، أو بثمن لا يجزئ أو دون عوض المثل، يعد ظلماً وإجحافاً بحقهم، وهذا لا يرضى به أحد، فضلاً عن أنه لا يجوز شرعاً، ولهذا امتنع الرسول ﷺ عن التسعير، إذ لا مسوغ له، وليس ثمة ما يقتضيه، فيكون ظلماً وجوراً، وهذا ظاهر حديث أنس المتقدم: (غلا السعر على عهد رسول الله ﷺ). الحديث.

ب- ومن السعر ما هو عدل جائز، بل واجب إذا تضمن العدل بين الناس، مثل إكراههم على ما يجب عليهم من المعاوضة بثمن المثل، ومنعهم مما يحرم عليهم من أخذ زيادة على عوض المثل، كأن يمتنع أرباب السلع من بيعها مع حاجة الناس إليها إلا بزيادة على القيمة

---

(١) الحسبة لابن تيمية ص ١٨، والطرق الحكمية لابن القيم ص ٢٦٤ .

(٢) الحسبة ص ١٨-٢٨ .

(٣) الطرق الحكمية ص ٢٦٣-٢٧٣ .

المعروفة، فهنا يجب عليهم بيعها بقيمة المثل، ولا معنى للتسعير إلا إلزامهم بقيمة المثل، فيجب أن يلتزموا بما ألزمهم الله به.

وكذا إذا وجد أناس معروفون لا تباع السلع إلا لهم، ثم يبيعونه هم بما يريدون، فلو باع غيرهم ذلك منع وعوقب، فها هنا يجب التسعير عليهم بحيث لا يبيعون إلا بقيمة المثل، ولا يشترون أموال الناس إلا بقيمة المثل بلا تردد في ذلك عند أحد من العلماء، فلو سوغ لهم البيع والشراء بما اختاروا كان ذلك ظلماً للبائعين الذين يريدون بيع تلك الأموال وظلماً للمشتريين منهم .

ومثله تواطؤ جمع من التجار لشراء نوع من السلع بأقل من ثمن المثل المعروف، ثم تباع بأكثر من الثمن المعروف، فهؤلاء اتفقوا على ظلم الناس حتى يضطروا إلى بيع سلعهم وشرائها بأكثر من ثمن المثل، وما احتاجه عامة الناس فيجب أن لا يباع إلا بثمن المثل.

وكذا إذا احتاج الناس إلى فلاحه قوم أو نساجتهم أو بنائهم، صار هذا العمل واجباً يجبرهم ولي الأمر عليه بعوض المثل إذا امتنعوا عنه، ولا يمكنهم من مطالبة الناس بزيادة عن عوض المثل، ولا يمكن الناس من ظلمهم بأن يعطوا دون حقهم.

وكذا إذا احتاج الناس إلى سلاح للجهاد، فعلى أهل السلاح بيعه بعوض المثل ولا يمكنون من أن يجبسوا السلاح حتى يتسلط العدو أو ييذل لهم من الأموال ما يختارون، ولا سيما وأن العاجز عن الجهاد بنفسه وجب

عليه بماله.

وردّ ابن تيمية وابن القيم على من منع التسعير مطلقاً محتجاً بقوله

ﷺ: «إن الله هو المسعر القابض الباسط» بما يلي: (١)

أن هذه قضية معينة وليست لفظاً عاماً، وليس فيها أن أحداً امتنع من بيع يجب عليه أو عمل يجب عليه لحاجة الناس إليه أو طلب في ذلك أكثر من عوض المثل.

ومعلوم أن الشيء إذا قل رغب الناس في المزايدة فيه، فإذا بذله صاحبه كما جرت به العادة، ولكن تزايد الناس فيه، فهنا لا يسعّر عليهم . فالرسول ﷺ حين امتنع عن التسعير لما طلبوا منه ذلك؛ لأنه رأى أن تلك الحالة لا تستوجب التسعير لكون ارتفاع السعر وانخفاضه أمر حتم تفرضه طبيعة الأسواق وفق العرض والطلب، وإلا فإن الحاكم من حقه التسعير؛ لأن له حق التدخل لصالح المجتمع العام مثل جبر المحتكر على البيع وتعزيره والسيطرة على أمواله، ما دام هذا سبيلاً من سبل حماية الناس من الجشع والاستغلال .

وقد ذكر ابن تيمية وابن القيم: أن التسعير لم يقع في زمن النبي ﷺ بالمدينة؛ لأنه لم يكن فيها حائل، بل كان يقدم عليهم بالثياب من الشام واليمن ومصر فيشترونها ويلبسونها، ولم يكن عندهم من يطحن ويخبز بأجر، بل كانوا يشترون الحب، ويطحنونه، ويخبزونه في بيوتهم، وكان من

(١) الحسبة لابن تيمية ص ٣٦، ٣٥، والطرق الحكمية في السياسة الشرعية لابن القيم ص ٢٧٨ .

يقدم بالحب لا يتلقاه أحد، بل يشتريه الناس من الجاليين، ولم يكن هناك أحد يحتاج الناس إلى عينه أو ماله ليحبر على عمل أو على بيع، فكل المسلمين جنس واحد مجاهد في سبيل الله بنفسه أو بماله أو بمال الصدقات أو الفياء(١) .

### والرأي الراجع مما تقدم هو مايلي:

**أولاً:** يحرم على الحاكم التسعير إذا كانت حاجة الناس تندفع بدونه، كأن تباع السلع بالثمن المتعارف عليه، ومن هذا النوع تسعير الحاجات والطعام على الباعة زعماً من المسعر أنه خدمة لعامة الناس، دون النظر إلى المنتج الذي سيقبل إنتاجه إن لم يدر عليه ربماً معقولاً، الأمر الذي يؤدي إلى نشاط السوق السوداء التي تنخر بالاقتصاد العام فيكون للسلعة ثمنان: ثمن رسمي وهمي، وثمان مجاملة حقيقي، وما يسببه ذلك من اختفاء السلع الجيدة من السوق، إلا لمن يدفع الثمن الذي يريده البائع .

**ثانياً:** يجب التسعير إذا رأى الحاكم أن صيانة حقوق الناس ومصلحتهم لا تتم إلا به، فيسعر بعد أن يستأنس برأي ذوي الخبرة، كي يكون التسعير عادلاً يحفظ توازن السوق ولا يضر بمصلحة الباعة.

### هل التسعير ملزم؟

لو باع أحدهم بأكثر مما سعرت الدولة جاز البيع، ومن باع بما قدرته الدولة من الثمن جاز البيع كذلك، وهو قول الشافعية(٢)؛ لأنه لم يعهد

(١) الحسبة لابن تيمية ص ٣٦ .

(٢) مغني المحتاج ج ٢ ص ٣٨، ونهاية المحتاج ج ٣ ص ٤٥٦ .

الحجر على شخص في ملك نفسه .

وبه قال أبو حنيفة؛ لأنه لا يرى الحجر على الحر، وكذا عند أبي يوسف ومحمد إلا أن يكون الحجر على قوم بأعيانهم؛ لأنه إذا لم يكن على قوم بعينهم - أي مجهولين - لا يكون حجراً، بل يكون فتوى في ذلك (١). وقد نص الحنفية على أنه: (إذا كان البائع يخاف إن نقص عن التسعير ضربه الإمام، لا يحل للمشتري الشراء بما سعره الإمام؛ لأنه في معنى المكروه. وطريق الخلاص أن يقول له: بعني بأي شيء، فحينئذ بأي شيء باعه يحل) (٢).

وبهذا يتضح أن التسعير - في اجتهادهم - غير ملزم للبائع؛ لأن بيعه صحيح، وإنما جعل لتبصير الناس بالثمن المعقول .

وفي رأينا أن مخالفة التسعير - إذا توافرت شروطه - محرمة قطعاً، إذ المفروض أن التسعير قد تعين وسيلة لصيانة حق المسلمين عن الضياع ومنعاً للظلم عنهم، وهذا واجب شرعاً، فوسيلته التي تفضي إليه ينبغي أن تكون واجبة بالضرورة، لا جائزة فحسب، أو ودية لمجرد التبصير والتوعية؛ لأن في إجازة الحنفية للتجار أن يخالفوا عن أمر التسعير، تعني: أنهم بذلك قد أحلوا بالمنطق التشريعي المتسق الذي يوجب الربط والتلازم بين المقدمة ونتيجتها حتى لا تضيع الثمرة من تطبيق القاعدة الفقهية المعروفة: (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب)، ولا سيما إذا كان الأمر متعلقاً بالصالح

(١) تبين الحقائق، للزليعي ج ٦ ص ٢٨، والهداية ج ٨ ص ١٢٧ .

(٢) الاختيار للموصلي ج ٣ ص ١١٦ .

العام وصيانتها؛ لأن الحفاظ على المصلحة العامة واتخاذ الوسائل الاجتهادية الملائمة والناجعة في سبيل ذلك من أقوى صور العدل في التشريع الإسلامي، بل هو مسوغ الولاية العامة على المسلمين، ولكن الحنفية لم يلتزموا بمقتضى هذه القاعدة العامة الجوهرية في التشريع، إذ بعد أن أقرروا مبدأ تدخل الدولة بالتسعير رعاية لحق العامة الذي تعلق بما عند التجار والمالكين في وقت الأزمات، عادوا فاعتبروا هذا التسعير أمراً جائزاً حيث قالوا: (لا بأس به) وليس ملزماً؛ بدليل أنهم أجازوا للتجار أن يخالفوا عنه، فانتفى بذلك كل أثر عملي للتسعير.

### الأشياء التي يجري بها التسعير:

اختلف الفقهاء الذين أجازوا التسعير - إن توفرت شروطه -

على الأشياء التي يجري بها التسعير على أقوال:

الأول: يكون التسعير بالمكيل والموزون فقط طعماً كان أو غيره، أما غير المكيل والموزون فلا يمكن تسعيره؛ لعدم التماثل فيه، وهو قول ابن حبيب من فقهاء المالكية (١).

الثاني: يكون التسعير في المأكول فقط، وهو قول ابن عرفة من المالكية (٢).

الثالث: يكون التسعير بالقوتين فقط، قوت البشر وقوت البهائم، وهو

(١) المتقنى للباحث ج ٥ ص ١٩، وابن حبيب هو: أبو عمرو أشهب بن عبدالعزيز القيسي فقيه مصر وانتهدت إليه رئاسة المذهب المالكي بمصر بعد ابن القاسم توفي سنة ٢٠٤ هـ .

(٢) التيسير في أحكام التسعير، للجليدي، ص ٤١، وابن عرفة هو: أبو عبدالله محمد بن عرفة، الورع، التونسي، المالكي، عالم الفروع، والأصول، توفي سنة ٨٠٣ هـ .



صريح كلام العتابي<sup>(١)</sup>، والحسامي<sup>(٢)</sup>، وغيرهما من الحنفية<sup>(٣)</sup>، وهو مذهب العترة الزيدية<sup>(٤)</sup>، وبه قال ربيعة بن أبي عبد الرحمن<sup>(٥)</sup>.

**الرابع:** يكون التسعين بالقوتين وغيرهما، حيث يشمل أعمال الحرف والمهن والخبرات، مثل البناء والنساجة والفلاحة، وهو قول بعض الزيدية إذا رأى الإمام المصلحة فيه<sup>(٦)</sup>. وبه قال القهستاني من الحنفية<sup>(٧)</sup>. إذا تعدى أرباب الحرف وظلموا على العامة، وأقره ابن عابدين<sup>(٨)</sup>، وحمله على قول أبي حنيفة بقوله: (إن الإمام أبا حنيفة يرى الحجر إذا عم الضرر كما في المفتي الماجن والمكاري المفسد والطبيب الجاهل، وهذه قضية عامة، فتدخل مسائلنا بها؛ لأن التسعين حجر معنى؛ لأنه منع عن البيع بزيادة فاحشة وعليه فلا يكون مبنياً

---

(١) هو: أحمد بن محمد بن عمر أبو نصر العتابي نسبة إلى العتابة ببخارى، له كتب منها (تفسير القرآن) و(الزيادات) و(شرح الجامع الكبير والجامع الصغير)، توفي سنة ٥٨٦ هـ.

(٢) هو: محمد بن عمر أبو عبد الله الحسام الأعشيكي صاحب المنتخب في أصول الفقه، توفي سنة ٦٤٤ هـ.

(٣) الدر المختار للحصفي ج ٣ ص ٣١٨.

(٤) نيل الأوطار للشوكاني ج ٥ ص ٢٣٣، والعزة الزيدية هم: القاسمية والناصرية، كما هو في البحر الزخار، والقاسمية: أتباع الإمام القاسم بن إبراهيم الحسيني المتوفى سنة ٢٤٤ هـ، والناصرية: أتباع الإمام الناصر أبو محمد الحسن بن علي الورع الزاهد المتوفى سنة ٣٠٤ هـ.

(٥) تحفة الناظر للتلمساني ص ١٣٣.

(٦) البحر الزخار للمرتضى ج ٣ ص ٣١٩.

(٧) الدر المختار ج ٥ ص ٣٥٣، والدر المنتقى ج ٢ ص ٥٤٨.

(٨) هو: محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي فقيه الشام وإمام الحنفية، له مصنفات كثيرة أهمها رسائله، ورد المختار على الدر المختار، توفي بدمشق سنة ١٢٥٢ هـ.

على قول أبي يوسف فقط<sup>(١)</sup>.

وفي هذا المعنى يقول ابن القيم: (ومن ذلك أن يحتاج الناس إلى صناعة طائفة - كالزراعة والنساج والبناء وغير ذلك - فَلَوْلِي الأمر أن يلزمهم بذلك بأجرة مثلهم، فإنه لا تتم مصلحة الناس إلا بذلك)<sup>(٢)</sup>، وهذا يطابق تعميم حكم الاحتكار على كل ما أضر بالناس حبسه لتتم سياسة التشريع فيهما، وإلزام ولي الأمر لهم بأجر المثل تدخل ظاهر في نشاطهم الاقتصادي.

وهذا القول الرابع مبني على رعاية المصلحة العامة لدفع الضرر عن الناس في كل شيء يضر بهم وهو ما نرجحه ونختاره .  
**خاتمة:**

مما سبق بيانه: يتضح لنا أن التسعير الإلزامي لا يعدو أن يكون نظاماً مشتقاً من سياسة التشريع الإسلامي ومؤيداً عملياً لها، هذا التشريع الذي لا يكتفي بمجرد التوجيه والإرشاد إلى أسمى الفضائل والترغيب فيها، والترهيب من اقتراف نقائصها، ثم يرجئ الجزاء كله إلى يوم الحساب، إذ لا يستقيم بذلك أمر الحياة الدنيا، بل إن من مميزاته أن يرتب على المخالفات والانحراف والتجاوز الجزاء الدنيوي الرادع، بسلطان الدولة إذا وهن وازع الدين، مما ينبئ عن واقعية هذا التشريع فضلاً عن مثاليته المطلقة، فتراه لا يفترض توفر عنصر التقوى في النفوس بإطلاق، وذلك

(١) رد المحتار ج ٥ ص ٣٥٣، ويرى أبو يوسف: أن الاحتكار يكون في كل شيء يضر بالناس.

(٢) الطرق الحكمية ص ٢٨٩.

لغلبة الهوى أو هيمنة الغرائز على العقل والضمير، وهو واقع فطري لا سبيل إلى نكرانه .

كما أن العقيدة الإسلامية -بما توصله في النفوس من تنمية وتقوية الوازع الديني - تخفف عن الدولة جهدها في تنظيم المجتمع ورعاية الصالح العام ومنع أسباب الاستغلال تحت ستار التصرف في الحقوق والحريات، ولا سيما في التنظيم الاقتصادي والتمويني، تحقيقاً للتكافل الاجتماعي بين الأفراد بعضهم قبل بعض، وبين الفرد والدولة، ومن هنا يتضح لنا إيجابية العقيدة في التشريع الإسلامي واتصالها بجميع نواحي الحياة، اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، فعنصر الإلزام في التشريع، وتنفيذ التعاليم منشؤه العقيدة أولاً، ليكون الامتثال طوعاً، حتى إذا كان الانحراف عن ذلك لضعف الوازع الديني والخلقي، كان لا بد من تنفيذها كرهاً وإجباراً، تحقيقاً للعدل الشامل بين الناس ورعاية لمصالحهم وكف الأذى والضرر عنهم، إذ لا ضرر ولا ضرار في الإسلام.

ومن هنا يمكن القول بأن المستوى الخلقي والديني والسلوكي في الأمة، أمر بالغ الأثر في تحديد مدى تدخل الدولة في شؤون الأفراد وفي نشاطهم الاقتصادي بوجه خاص، فكلما تدنى هذا المستوى اتسع مدى التدخل والعكس صحيح.

على أن الاتفاق على جواز تدخل الدولة لئزع ملكية بعض الأفراد إذا اقتضت الضرورة يدل على جواز تدخلها من باب أولى لتحديد مقدار

الربح وقت الغلاء عن طريق تحديد الأسعار .

هذا وحقيقة التسعير في الفقه الإسلامي هي: إلزام بالعدل الذي ألزم الله به عباده، وإنما ينهض به المسؤولون في الدولة ممن تتصل صلاحياتهم به، وأن نطاقه عام يشمل كل ما أضر الناس المغالاة فيه، ومست الحاجة العامة إليه، لتتفق سياسة التسعير مع سياسة مقاومة الاستغلال في كافة صوره ومواقعه، إذ العدل كل لا يتجزأ .  
والحمد لله رب العالمين.